



التوصيات

- برغم الدعم الذي قدمته المساعدات الدولية للسوريات/بين على مستويات متعددة خلال العقد الماضي، إلا أنها ساهمت في خلق أنماط خطيرة على الأرض. لقد حان الوقت لإعادة التفكير في المساعدات الدولية لسوريا، وتجاوز منهجية العمل على أساس الاستجابة للأزمة والاتجاه نحو إعادة التأهيل والتعافي، والتفكير في كيفية تمكين الشعب السوري من تسلم زمام عملية صناعة مستقبله.
- يسود عموماً، عند مناقشة مستقبل المساعدات لسوريا، التفكير في التعافي على المستوى المركزي، ومن منظور دعم القدرة على التكيف. وفي هذا الصدد، فقد تم تسييس مفهوم "التعافي المبكر" إلى حد كبير واستعماله من قبل الجهات الفاعلة الإشكالية، بما في ذلك النظام السوري، لتسويق وفرض سردية وواقع التطبيع. خاصة في أعقاب الزلزال. هناك حاجة للاتجاه نحو إعادة التأهيل الحقيقي، والتعافي، وبناء القدرة على الصمود الذي من شأنهم تجاوز أساسات النزاع وتعزيز فرص السلام. هذا يتطلب تكييف آليات الدعم الدولي لخلق ظروف تمهد وتحمي مساحة مدنية من شأنها أن تبلور عمليات التنمية والتي يمكن تعريفها بأنها بالفعل مُستدامة من منظور سوري ويمكنها معالجة الفجوات والعيوب الحالية.
- يجب أن تبنى مساهمات المانحين الدوليين على مشروعية حقوق الإنسان والسلام المستدام. يمكن للسوريات/بين، بل يجب أن يلعبن/وا دوراً مركزياً في مساعدة المجتمع الدولي لتحقيق سياسات متكاملة ومتناسقة لدعم المجتمعات السورية بما يتماشى مع هذه المشروعية. هذا من شأنه أن يجنب تقوية أمراء الحرب وسلطات الأمر الواقع، وألا يساهم في المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، أو في تعزيز اقتصادات الحرب، أو في تفاقم الانقسامات بين مختلف المناطق في سوريا، أو في زرع بذور صراعات جديدة، أو في دعم شرائح معينة من الساكنات/السكان السوريات/بين على حساب شرائح أخرى.
- لا يمكن لجهود تحقيق إعادة التأهيل والتعافي أن تكون مثمرة دون بنائها على معايير مشروعية حقوق الإنسان والسلام المستدام. وفي حالة صعوبة تحقيق هذه المشروعية، يجب قبل أي شيء توجيه الجهود لتحقيقه، من خلال تقييمات وقع التأثير القائمة على حقوق الإنسان والتي تستشير المجتمعات المتضررة وآليات التظلم التي تستطيع معالجة الاضرار. عدا ذلك، سيستمر تفاقم الضرر، بما يتضمنه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتعزيز للانقسامات الموجودة، وشرعنة لدعوات تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية وسلطات الأمر الواقع الأخرى.
- يتطلب التعافي ودعم عمليات التنمية المحلية التكاملية في سوريا تجاوز المفهوم الضبابي المتعلق بـ"إضافة الطابع المحلي للمساعدات" من خلال تبني هدف واضح للعمل بشكل حقيقي وبنوي وقائم على المبادئ على المستويات المحلية. يتضمن ذلك الاعتراف بالفاعلات/بين المدنيات/بين المحليات/بين كقوى مجتمعية تستطيع بشكل بنوي المساهمة في عمليات تصميم وإيصال تنفيذ ومراقبة المساعدات الدولية لاستطاعتهم/م القيام بأكثر من دور جهات تنفيذية أو المساعدة في تحديد الاحتياجات. إضافة لذلك، يتضمن العمل على المستوى المحلي بشكل قائم على المبادئ، العمل بشكل عابر للقطاعات وعابر للتقسيمات الإقليمية والمحليات الجغرافية. هذا أمر جوهري لضمان عدم مساهمة عمليات التنمية المحلية في تعزيز الانقسامات الجغرافية السياسية في سوريا أو في الإضرار بالمصالح الحالية أو المستقبلية على المستويات المحلية، الإقليمية (فوق المحلية)، أو الوطنية.
- يتطلب التعافي ودعم عمليات التنمية المحلية التكاملية العمل مع وسيطات/وسطاء سوريات/بين موثوقات/بين ليس فقط من قبل المانحين بسبب قدراتهم/م الفنية، بل أيضاً من قبل المجتمعات المحلية والفاعلين المدنيين بسبب قبولهم/م للمساءلة منهم. الوسيطات والوسطاء لسن/ليسوا مجرد

بني تجزئة للمنح، بل هن/م بالأحرى يلعبن/ون دورًا أساسيًا في تأمين تفاعل ديناميكي وفعال بين المانحين والفاعلات/ين على المستوى المحلي وكذلك في الحفاظ على المصالح الإقليمية (فوق المحلية) والعبارة للأقاليم، والوطنية.

- تستلزم عمليات التنمية المحلية التكاملية في سوريا العمل مع القنوات السورية غير الإشكالية في الفضاء المدني والأعمال التجارية عبر جميع مراحل تقديم المساعدات الدولية. الجهات غير الإشكالية هي تلك المسؤولة أمام المجتمعات التي تخدمها والتي لديها القدرة على مواجهة التحديات التقنية والأمنية التي تفرضها السلطات الإشكالية.
- هنالك حاجة لخلق بيئة تحمي وترعى القنوات غير الإشكالية من أجل بناء مساحة مدنية أقل تعرضًا للتدخل والتلاعب من قبل قوى الأمر الواقع، وأكثر مناعة ضد تحريف المعونات، وأقل قابلية لتعزيز الانقسامات أو اقتصادات الصراع أو لزرع بذور نزاعات مستقبلية.
- لا يوجد هناك حل وحيد سريع مناسب لكافة السياقات للعمل الحقيقي على المستوى المحلي بشكل قائم على المبادئ. ما يمكن وجوده هو آلية تسمح بإيجاد الحلول المناسبة. يجب أن يكون الهدف هو خلق بيئة ممكنة للفضاء المدني غير الإشكالي للتواجد والنمو وبالنتيجة امتلاك هذه الآلية.
- وضع آليات تعافي وتنمية محلية تكاملية في سوريا هو الذي يمكن أن يسمح لملكية وطنية حقيقية من قبل الشعب السوري للتنمية والسلام المستقبلين، على خلاف العمل نحو ملكية وطنية يصيغها ويسيطر عليها النظام السوري (أو قوى الأمر الواقع الأخرى). أيضًا، يجب أن يعتمد ذلك على نهج يركز على الضحية في التعافي، حيث تتم استشارة المجتمعات المتضررة وضحايا الانتهاكات في أي مشاريع قد تؤثر على حقوقهم، والتي تضمن قنوات وإجراءات الانتصاف إذا أدت هذه المشاريع إلى أي انتهاك لتمتع الضحايا بحقوقهم في على المدى القصير أو الطويل
- هناك حاجة ملحة لوجود بيئة مالية ملائمة في سوريا يمكن أن تسمح بالتحويلات المالية المشروعة، وتخلق قنوات مالية تحمي المساعدات، وتقوي دور الجهات الفاعلة المحلية غير الإشكالية، وتسهل دورًا مثمرًا للقطاع الخاص الملتزم في الانتقال من الاقتصاد المبني على المساعدات إلى اقتصاد محلي مستدام.
- دور القطاع الخاص الملتزم أساسي في تسهيل عمليات التنمية المحلية التكاملية التي تتم على المستوى المحلي. هناك حاجة إلى تمكين الجهات الفاعلة الموثوقة ضمن القطاع الخاص المحلي وخلق آليات وشراكات محلية تجمع المجتمع المدني والقطاع الخاص مما يسهل إنشاء اقتصادات محلية مستدامة وحمايتها من هيمنة الجهات الإشكالية ضمن القطاع الخاص.
- يجب تكوين تصور جديد حول مراقبة المساعدات الدولية، ضمن إطار مساءلة أمام المجتمعات السورية كما أمام دافعات/ي الضرائب في الدول الداعمة. هذا يعني تفعيل آليات رصد فعالة في الاتجاهين صعودًا ونزولًا تسمح بمساءلة المانحين، والقنوات التي يستخدمونها لتوصيل المساعدات، حول تصميم وتنفيذ برامج المساعدات بما يتوافق مع حقوق الإنسان وآفاق البلد لتحقيق سلام وتنمية مستدامين.
- تتطلب هذه الرؤية للوصول إلى مساعدات دولية قائمة على المبادئ إرادةً سياسيةً وعملاً جماعيًا من قبل المانحين لتبني نهج مبتكرة، وكذلك بنية مساعدات تحول الاستجابة الدولية من دعم لقدرة الساكنات والسكان السوريين/ين على التكيف مع آليات الصراع، إلى معالجة الأسباب الجذرية له وللبذور

أي صراعات أخرى محتملة. المطلوب من الداعمين صب اهتمامهم للقيام بعمل تشاركي ومنسق لتطوير هذه المنهجيات الجديدة المقترحة هنا والاستجابة بشكل جماعي من خلال آلية تعافي مُصممة خصيصاً للسكان السوريين/ين. يستلزم ذلك خلق الترابط وإعادة التفكير بالعلاقات بين مختلف أنواع الدعم: الإنساني والتنموي والمتعلق ببناء السلام، بطريقة تسمح بشكل بنوي ومن خلال آلية مساعدات دولية مُجمعة للفضاء المدني السوري أن يؤسس بني حوكمة فعالة واقتصادات محلية مستدامة، وبالتالي تعافي وتنمية محلية تكاملية.

اللجنة المنظمة

اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية • البرنامج السوري للتطوير القانوني • المركز السوري البريطاني • إمباكت • بيتنا سوريا • جمعية الأعمال السورية العالمية • تحالف شمل لمنظمات المجتمع المدني السورية • مجموعة العمل لبناء سوريا حرة • مجموعة موارد سوريا • نحن موجودون • همزة وصل